AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: **www.au.int**

SC 17762

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية السابعة والعشرون
كيجالي، رواندا، 17-18 يوليو 2016

ASSEMBLY/AU/DEC.605-620 (XXVII)
ASSEMBLY/AU/DECL.1-3 (XXVII)

المقررات والإعلانات

-

المحتويات

الرقم	رقم المقرر	عنوان المقرر	عدد الصفحات
1	**ASSEMBLY/AU/DEC.605 (XXVII)**	مقرر بشأن نتائج خلوة رؤساء الدول والحكومات ووزراء الشؤون الخارجية ووزراء المالية حول تمويل الاتحاد الأفريقي	2
2	**ASSEMBLY/AU/DEC.606 (XXVII)**	مقرر بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي	1
3	**ASSEMBLY/AU/DEC.607 (XXV)**	مقرر بشأن حرية تنقل الأشخاص وجواز السفر الأفريقي	1
4	**ASSEMBLY/AU/DEC.608 (XXV)**	مقرر بشأن منطقة التجارة الحرة القارية	1
5	**ASSEMBLY/AU/DEC.609 (XXV)**	مقرر بشأن هيكل إدارة مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا	1
6	**ASSEMBLY/AU/DEC.610 (XXV)**	مقرر بشأن انتخاب أعضاء مفوضية الاتحاد الأفريقي	1
7	**ASSEMBLY/AU/DEC.611 (XXV)**	مقرر بشأن انتخاب أربعة (4) قضاة في المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الوثيقة EX.CL/990(XXIX)	1
8	**ASSEMBLY/AU/DEC.612(XXVII)**	مقرربشأن وضع السلم والأمن في أفريقيا ، الوثيقة ASSEMBLY/AU/5(XXVII)	1
9	**ASSEMBLY/AU/DEC.613(XXVII)**	مقرر بشأن الوضع في جنوب السودان	2
10	**ASSEMBLY/AU/DEC.614 (XXVII)**	مقرر بشأن إنشاء صندوق خاص للاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا	1
11	**ASSEMBLY/AU/DEC.615 (XXVII**	مقرر بشأن قضية حسين هبري، الوثيقة EX.CL/986(XXIX)	1
12	**ASSEMBLY/AU/DEC.616 (XXVII**	مقرر بشأن المحكمة الجنائية الدولية، الوثيقة EX.CL/987(XXIX)	2
13	**ASSEMBLY/AU/DEC.617 (XXVII**	مقرر بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، الوثيقة ASSEMBLY/AU/4(XXVII)	2
14	**ASSEMBLY/AU/DEC.618(XXVII)**	مقرر بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد	4
15	**ASSEMBLY/AU/DEC.619(XXVII)**	مقرر بشأن تقرير برنامج إيدز ووتش آفريكا	2
16	**ASSEMBLY/AU/DEC.620(XXVII)**	مقرر بشأن مواعيد ومكان انعقاد الدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي	1
		الإعلانات	
17	**ASSEMBLY/AU/DECL.1 (XXVII) Rev.1**	إعلان المؤتمر حول موضوع السنة	4
18	**ASSEMBLY/AU/DECL.2 (XXVII)**	إعلان حول الوضع في فلسطين والشرق الأوسط، الوثيقة EX.CL/961 (XXIX)	3
19	**ASSEMBLY/AU/DECL.3 (XXVII)**	إعلان حول عملية الاختيار لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة	1

مقرر

بشأن نتائج خلوة مؤتمر الاتحاد الأفريقي حول تمويل الاتحاد الأفريقي[1]

إنّ المؤتمر:

1. **يجدّد تأكيد تصميمه** على ضمان تمويل الاتحاد الأفريقي بطريقة مستدامة وعادلة ومتسمة بالمساءلة وقابلة للتنبؤ مع ملكية الدول الأعضاء الكاملة له؛
2. **يجدّد أيضاً تأكيد** مقرره السابق بشأن تمويل الاتحاد ASSEMBLY/AU/DEC.578(XXV) بشأن جدول تقدير الأنصبة والمصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي المعتمد في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، في يونيو 2015 والقرار الذي اتخذه مجلس السلم والامن في اجتماعه 547 على مستوى رؤساء الدول والحكومات، المنعقد في 26 سبتمبر 2015، واللذين يطلبان من رئيس المفوضية تعيين ممثل سامي لشؤون صندوق السلام؛
3. **يحيط علما** بتقرير الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لشؤون صندوق السلام، الدكتور دونالد كابيروكا، عن تمويل الاتحاد الأفريقي وصندوق السلام التابع له، **ويعرب له عن بالغ تقديره** للعمل الممتاز الذي قام به؛
4. **يحيط علما أيضا** بمساهمات كل من الدكتور كارلوس لوبيز، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والدكتور أشا ليكي من مكتب ماكينزي وشركائه؛
5. **يقرّر** ما يلي:

(أ) بشأن تمويل الاتحاد الأفريقي:

(1) فرض وتنفيذ ضريبة بنسبة 0.2 في المائة على السلع المؤهلة المستوردة إلى القارة لتمويل الميزانيتين التشغيلية والبرنامجية وميزانية السلم والأمن اعتباراً من عام 2017 ؛

(2) أن تتولى السلطات الجمركية الوطنية دفع هذه المبالغ التي يتم تحصيلها من الضريبة في حساب مفتوح للاتحاد الأفريقي لدى البنك المركزي لكل دولة عضو وذلك لتحويلها إلى الاتحاد الأفريقي على أساس المساهمات المقدرة لكل دولة عضو؛

(3) أنه ينبغي للمفوضية إنشاء آليات قوية للرقابة والمساءلة لضمان الاستخدام الكفء والحكيم للموارد؛

(4) أن تقوم المفوضية باستكمال الإصلاح المؤسسي الجاري للاتحاد الأفريقي لضمان تحقيق أهداف الاتحاد على نحو أكثر فعالية والاستخدام الحكيم لجميع موارده؛

(5) أن يتم إنشاء لجنة لوزراء المالية مكونة من عشر (10) دول أعضاء تمثل الأقاليم الخمسة (5) (دولتين من كل إقليم) للمشاركة في إعداد الميزانية السنوية.

(ب) بشأن صندوق السلام:

(1) يتم تمويل صندوق السلام من الموارد المتأتية من الضريبة بنسبة 0.2 بالمائة المشار إليها في الفقرة 6 (أ) (1) أعلاه و بملغ قدره 325 مليون دولار أمريكي في 2017 ليرتفع إلى

[1] تحفظ أبدته جمهورية موريشيوس

400 مليون دولار أمريكي في 2020. ويتم تحصيل هذا المبلغ الإجمالي من المساهمات المتساوية لكل واحد من أقاليم الاتحاد الأفريقي الخمسة كما ورد في الوثائق ذات الصلة؛

(2) اعتماد التوصيات الواردة في تقرير الدكتور دونالد كابيروكا، الممثل السامي لصندوق السلام بأن تكون هناك ثلاث نوافذ مواضيعية تضم (الوساطة الدبلوماسية الوقائية، القدرة المؤسسية وعمليات دعم السلام) وهياكل إدارة واضحة وإدارة مستقلة للصندوق؛

(3) أن يطلب من رئيسة المفوضية تنفيذ جميع الجوانب المتعلقة بتفعيل صندوق السلام للاتحاد الأفريقي وخاصة النظم واللوائح القانونية والتشغيلية والمالية؛

(4) أن تكلف المفوضية باستكمال العمليات المتعلقة بصنع القرار للحصول على المساهمات المقدرة لعمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي وإطار الالتزام بحقوق الإنسان ومدونة السلوك بالنسبة لعمليات دعم السلام؛

(5) أن يطلب من رئيسة المفوضية إجراء المشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن للأمم المتحدة والشركاء المعنيين الآخرين حول ترتيبات التمويل المتوقعة لتوفير المساهمات المقدرة للأمم المتحدة لعمليات السلام للاتحاد الأفريقي مع الأخذ في الاعتبار لترتيبات تمويل صندوق السلام كما وردت أعلاه؛

6. **يطلب** من المفوضية إجراء دراسة حول إدارة موارد أفريقيا الطبيعية مع الاستفادة القصوى، على وجه الخصوص، من العائدات من خلال مواءمة نظم العائدات والنظم الضريبية. وفي هذا الصدد، تعميق الدراسة من أجل إعداد قانون نموذجي يكون بمثابة توجيهات للدول الأعضاء خلال مراجعة نظم العائدات والنظم الضريبية الخاصة بها؛

7. **يطلب** من المفوضية إجراء دراسة حول إدارة الموارد الطبيعية لأفريقيا، بما في ذلك القيمة المضافة للمعادن الخام ؛

8. **يطلب أيضا** من رئيسة المفوضية تقديم تقرير إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يناير 2017 عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

-

مقرر
بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي

إنّ المؤتمر:

1. **يستحضر** نتائج خلوة رؤساء الدول والحكومات، وزراء الشؤون الخارجية ووزراء المالية المنعقدة في كيجالي، رواندا، في 16 يوليو 2016، خاصة فيما يتعلق بضرورة إجراء دراسة حول الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي؛
2. **يقرّر** إسناد مهمة إجراء هذه الدراسة إلى السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا لتقديم تقرير عن الإصلاحات المتوقعة من أجل إرساء حوكمة تتمشى مع التحديات التي يواجهها الاتحاد. وفي هذا الصدد، للرئيس كاجامي أن يختار شخصيا الخبرة المطلوبة لأداء مهمته على نحو فعال بالتعاون مع المفوضية.

-

مقرر
بشأن حرية تنقل الأشخاص وجواز السفر الأفريقي

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بالتقدم المحرز في ضمان حرية تنقل الأشخاص وكذلك السلع والخدمات في أفريقيا باعتبارها عنصرا حاسما لتعميق التكامل والوحدة القارية بروح الوحدة الأفريقية الشاملة والنهضة الأفريقية وتحقيق أجندة 2063؛

2. **يستحضر** المقرر EX.CL/DEC.908(XXVIII) المعتمد في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2016 والذي كلف المفوضية بإعداد بروتوكول حول حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا، على النحو المتوخى في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 ومعاهدة أبوجا لعام 1991 والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا) والمضي قدما في إطلاق جواز السفر الأفريقي؛

3. **يرحب** بإطلاق جواز السفر الأفريقي خلال الدورة العادية السابعة والعشرين المنعقدة في كيجالي، رواندا، في يوليو 2016؛

4. **يلاحظ بارتياح** الجهود التي تبذلها المفوضية لتنفيذ هذه المبادرة الهامة و**يكرّر** دعمه لجهود المفوضية لإصدار جواز السفر الأفريقي؛

5. **يدعو** بلدان وأقاليم العالم الأخرى إلى الاعتراف بجواز السفر الأفريقي الصادر عن المفوضية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي كوثيقة سفر سارية المفعول؛

6. **يحث**:

جميع الدول الأعضاء على اعتماد جواز السفر الأفريقي والعمل بشكل وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتسهيل عمليات إصداره على المستوى الوطني على أساس أحكام السياسة الدولية والقارية والوطنية والتصميم والمواصفات القارية؛

7. **يطلب** من المفوضية ما يلي:

أ) تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لتمكينها من إنتاج وإصدار جواز السفر الأفريقي لمواطنيها؛
ب) وضع خارطة طريق تنفيذية لإعداد بروتوكول بشأن حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا بحلول يناير 2018، يدخل حيز التنفيذ فور اعتماده.

-

مقرر
بشأن منطقة التجارة الحرة القارية

إنّ المؤتمر:

1- **يحيط علما مع التقدير** بالعرض المقدم حول التقدم المحرز في إنشاء أو تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية في إفريقيا؛

2- **يعيد التأكيد** على مقرره بشأن التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية لضمان الاستقلال الاقتصادي والمشاركة المجدية لأفريقيا في النظام التجاري العالمي؛

3- **يقرر** إنشاء فريق رفيع المستوى مكون من خمس (5) شخصيات بارزة (واحد من كل إقليم) لمناصرة التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا؛

4- **يطلب** من المفوضية:

1) صياغة وتقديم توصيات إلى الدورة العادية للمؤتمر المقرر عقدها في يناير 2017 وذلك بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

2) إعداد مشاريع نصوص تفاوضية حول التجارة في السلع والخدمات وتعميمها على الدول الأعضاء واستخدامها للمشاورات الوطنية والتماس الإسهامات من العواصم والاسترشاد بها في عمل منتدى التفاوض لمنطقة التجارة الحرة القارية وذلك بهدف التعجيل بمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية؛

3) تقديم خيارات قابلة للتنفيذ حول كيفية إلغاء الحواجز غير التجارية من أجل تعزيز التجارة الأفريقية البينية؛

5- **يدعو** الدول الأعضاء إلى التحدث بصوت واحد حول القضايا المتعلقة بالمفاوضات التجارية مع الأطراف الثالثة؛

6- **يطلب** من المفوضية رفع تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر المقرر عقدها في يناير 2017.

-

مقرر
بشأن هيكل إدارة مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا

إنّ المؤتمر:

1. **يذكر** بمقرره ASSEMBLY/AU/DEC.603 (XXVI) الذي يدعو إلى إنشاء وتفعيل مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا والتقرير الذي قدمه فخامة الرئيس ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا باعتباره المنسق وبالتوصيات الواردة فيه؛
2. **يقرّر** ما يلي:

أ) يتكون هيكل إدارة مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا ممّا يلي:

(1) مجلس المديرين الذي يضم تسعة أعضاء على الأقل (سبعة أفريقيين وعضوان غير إقليميين)؛

(2) لجنة فنية مكونة من خبراء رفيعي المستوى لديهم خبرة مثبتة في قطاع الطاقة فيما يتعلق بمسائل الاستثمار والتنمية في القارة أو في البلدان النامية؛

(3) الأمين وهو البنك الأفريقي للتنمية لإدارة موارد المبادرة؛

(4) وحدة أداء مستقلة لتنسيق برنامج العمل السنوي وإدارة أنشطة الدعم اليومية وإدارة التطبيقات بالتشاور مع اللجنة الفنية والتواصل مع أصحاب المصلحة نيابة عن المبادرة.

ب) سوف يستضيف البنك الأفريقي للتنمية وحدة الأداء المستقلة التي تكون مسؤولة أمام مجلس مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا.

3. **يكلف** المفوضية، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية، كقائدين مشاركين للمبادرة ،وسعادة ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، ومنسق مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا عملا بالقرار Assembly/AU/Dec.603(XXVI) الذي اعتمده المؤتمر في يناير 2016 بأديس أبابا، إثيوبيا بتفعيلها في إطار تنمية أفريقيا وتصنيعها وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يناير 2017.

-

مقرر
بشأن انتخاب أعضاء المفوضية

إنّ المؤتمر:

بعد أخذه في الاعتبار عدم حصول أي من المرشحين لمنصب رئيس المفوضية على أغلبية الثلثين المطلوبة؛

1. **يقرّر:**
   1) تعليق انتخاب أعضاء المفوضية، وفقاً للمادة 42 (5) من قواعد إجراءات المؤتمر؛
   2) تمديد فترة ولاية أعضاء المفوضية الحاليين حتى إجراء انتخابات جديدة وبالتالي تعليق تطبيق المادة 42 (7) من قواعد إجراءات المؤتمر؛
   3) إعادة فتح عملية الترشيح لانتخاب أعضاء المفوضية، وهي عملية يجوز أن تشمل المرشحين السابقين؛
   4) إجراء انتخاب أعضاء المفوضية خلال الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يناير 2017؛

2. **يطلب** من المفوضية اتخاذ كافة التدابير الضرورية لتنفيذ هذا المقرر، **ويوافق** على تخصيص **مائة وعشرين ألف دولار أمريكي** (120,000 دولار أمريكي) كميزانية إضافية لعمل الفريق الوزاري والأنشطة ذات الصلة.

-

مقرر
بشأن انتخاب أربعة (4) قضاة في المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،
الوثيقة EX.CL/990 (XXIX)

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بانتخاب أربعة (4) قضاة في المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛

2. **يعيّن** الشخصان التاليان قاضيين في المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لولاية مدتها ست (6) سنوات:

الرقم	الاسم	الجنس	البلد
1.	ماري تيريزا موكامواليسا	أنثى	رواندا
2.	نتيام أوندو ميتج	أنثى	الكاميرون

3. **يقرّر** إجراء الانتخابات الخاصة بالقاضيين (2) المتبقيين في يناير 2017 من بين النساء المرشحات من إقليمي الشمال والجنوب الأفريقي فقط وفقا لطرق تنفيذ معايير التوزيع الجغرافي والجنساني العادل في أجهزة الاتحاد الأفريقي التي اعتمدها المجلس التنفيذي في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2016 بموجب المقرر EX.CL/907 (XXVIII).

-

مقرر
بشأن وضع السلم والأمن في أفريقيا

إنّ المؤتمر:

1. **يعرب عن قلقه العميق** من استمرار أعمال القتل المستهدفة وأعمال العنف الأخرى في بوروندي، **ويدين** الاغتيالات الأخيرة. **ويعيد تأكيد** عزم الاتحاد الأفريقي على عدم ادخار أي جهد في مساعدة بوروندي واستعادة وبناء السلم والأمن والاستقرار في هذه البلاد. وفي هذا الصدد، **يكرر التأكيد** على الحاجة الملحة إلى حوار شامل حقيقي يضم كافة أصحاب المصلحة البوروندييين تحت قيادة وسيط جماعة شرق أفريقيا، فخامة الرئيس يويري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، وبدعم من الميسر، ألا وهو رئيس تنزانيا الأسبق بنجامين مكابا. **ويهيب** بجميع أصحاب المصلحة البوروندييين بمواصلة مشاركتهم في الحوار البوروندي الشامل وتوسيع التعاون الضروري مع كل من الوسيط والميسر. **ويحث** حكومة بوروندي على الوفاء التام بالالتزام الذي أعلنه للوفد الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، وبالتالي تسهيل النشر السريع لمراقبي حقوق الإنسان للاتحاد الأفريقي البالغ عددهم 100 فرد والخبراء العسكريين، وإصدار التأشيرة لهم وغير ذلك من المتطلبات الأخرى. **يهنئ** أعضاء الوفد الرفيع المستوى على جهودهم القيمة في إيجاد حل أفريقي للأزمة في بوروندي. **ويعرب عن تقديره** لشركاء الاتحاد الأفريقي على دعمهم لجهود المنطقة والقارة، **ويطلب** منهم مواصلة دعمهم للمبادرات إفريقيا في بوروندي؛
2. **يجدد** التزام الاتحاد الأفريقي بمساعدة الأطراف الليبية في إيجاد حل دائم للأزمة في ليبيا. **ويشيد** برئيس الاتحاد الأفريقي الرئيس إدريس دبي إتنو، رئيس تشاد، على ما اتخذه من مبادرات وقدمه من دعم من أجل المصالحة في ليبيا. **ويكرر** دعمه لأصحاب المصلحة الليبين، **ويشجع** جهود ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لليبيا الرئيس التنزاني السابق جاكايا كيكويتي. **ويجدد التأكيد** أن الحوار السياسي هو الوسيلة الوحيدة لإيجاد حل دائم للأزمة في ليبيا وأن من شأن أي تدخل عسكري في ليبيا أن يزيد الوضع تصعيداً وتعقيداً، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والأدبي اللازم لحكومة الوفاق الوطني لليبيا؛
3. **يكرّر الإعراب عن قلقه البالغ** من تفشي آفة الإرهاب في أفريقيا **ويعرب عن تعازيه** لجميع ضحايا الهجمات الإرهابية. **ويثني** على ما بذلته البلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد من جهود وما اتخذته بنين من إجراءات صارمة من خلال فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية، **ويدعو** إلى بذل جهود متواصلة للقضاء على هذا التهديد. **ويدعو أيضا** إلى تقديم المزيد من الدعم المالي واللوجستي للجنة حوض بحيرة تشاد لضمان تواصل الجهود ضد بوكو حرام. **ويؤكد** على الحاجة إلى تدريب وتجهيز ونشر وحدة قوية من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ودمجها في فريق العمل الإقليمي في مواجهة جيش الرب للمقاومة بغية تجنب حدوث فراغ أمني ممكن في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى في حال سحب أوغندا قواتها من فريق العمل الإقليمي كما سبق أن أعلنت ذلك حكومة أوغندا. **ويحث** الدول الأعضاء والشركاء على تقديم الدعم اللازم للمركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب حتى يقوم بأداء مهامه بفعالية؛

مقرر
بشأن الوضع في جنوب السودان

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير رئيس المفوضية عن حالة السلم والأمن في أفريقيا والإحاطة التي قدمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي حول الوضع في جنوب السودان؛
2. **يستحضر** البيانين PSC/PR/COMM(DCIX) وPSC/PR/COMM(DCXII) الصادرين عن الاجتماعين الـ609 و611 لمجلس السلم والأمن المنعقدين في 30 يونيو 2016 و11 يوليو 2016 على التوالي حول الوضع في جنوب السودان؛
3. **يندد بشدة** باندلاع القتال في جوبا في 7 يوليو 2016 مما أسفر عن سقوط قتلى وغير ذلك من الآثار المأساوية على المدنيين، وكذلك الهجمات الجبانة على البعثات الدبلوماسية، مما أثر على حماية المواقع المدنية، وقوات حفظ السلام لبعثة الأمم المتحدة وأصول الأمم المتحدة ومرافقها في جنوب السودان، ونهب المخازن المحتوية على المساعدات الإنسانية؛
4. **يعرب عن بالغ قلقه** إزاء الوتيرة البطيئة والانتكاسات المتكررة في تنفيذ الاتفاق الخاص بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان الموقع في أغسطس 2015. وفي هذا الصدد، **يكرر خيبة أمله البالغة** من عدم قيام قادة جنوب السودان بتنفيذ اتفاقية السلام؛
5. **ويحث بشدة** الأطراف على الاحترام الفوري لوقف إطلاق النار والرجوع إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والوفاء بالتزاماتها، كما هي مبينة في الاتفاقية، بما في ذلك من خلال التعاون مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، بغية تحقيق سلام دائم في البلد؛
6. **يثني** على الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد) على دورها الريادي والتزامها الثابت بالبحث عن تحقيق سلام دائم في جنوب السودان، **ويشيد** بالممثل السامي للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان، الرئيس الأسبق، ألفا عمر كوناري، ورئيس اللجنة المختلطة أوالمشتركة للرصد والتقييم، الرئيس الأسبق لبوتسوانا فيستوس موغاي، على جهودهما المتواصلة. **ويحث** أصحاب المصلحة في جنوب السودان، ولا سيما الرئيس سيلفا كير، والنائب الأول للرئيس، رياك مشار، بإبداء القيادة الحقيقية والالتزام من خلال مواصلة الوقف الحالي للأعمال القتالية والالتزام بالتنفيذ الكامل والعاجل للاتفاق؛
7. **يرحب** باجتماع رؤساء دول وحكومات الإيجاد-زائد حول الوضع في جنوب السودان، على هامش الدورة العادية السابعة والعشرين للمؤتمر المنعقدة في كيجالي، رواندا، والاجتماع الوزاري للإيجاد حول الوضع في جنوب السودان، في نيروبي، كينيا، المنعقدين في 16 يوليو 2016 و11 يوليو 2016 على التوالي؛
8. **يجيز** البيان الصادر عن اجتماع قمة رؤساء دول وحكومات الإيجاد-زائد حول الوضع في السودان، ولاسيما بشأن تعزيز بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان كما اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة، والنداء الموجه إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة لتوسيع مهمة هذه البعثة في ولاية منقحة، بما في ذلك نشر قوة إقليمية للحماية لفك الاشتباك بين الأطراف المتحاربة، وحماية أهم المنشآت والمدنيين ونزع السلاح من جوبا؛

9. **يعرب عن بالغ قلقه** إزاء المعاناة الإنسانية السائدة في جنوب السودان، و**يدعو** المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم والسماعدة للسكان المتضريين. و**يدعو** المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لتمكينها من بدء العمل بشكل كامل وتلبية احتياجات السكان الذين يجب أن يستفيدوا من ثمار السلام ؛
10. **يترقب نتائج** زيارة مجلس السلم والأمن المخطط لها إلى جنوب السودان، و**يشدّد** على الأهمية القصوى لعقد مؤتمر لإعلان التبرعات لدعم جنوب السودان كما دعا إلى ذلك مجلس السلم والأمن.

-

مقرر
بشأن إنشاء صندوق خاص للاتحاد الأفريقي
لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بالبيان الموجز الذي قدمته مفوضية الاتحاد الأفريقي عن جهود منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا.
2. **يستحضر** المقررات والقرارات ذات الصلة لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا، وفي هذا السياق، يجدد التأكيد على أهمية مواثيق الاتحاد الأفريقي والمواثيق الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب؛
3. **يعرب عن قلقه البالغ** من آفة الإرهاب والتطرف العنيف التي تنتشر باستمرار في القارة مع ما يترتب عليه من عواقب خطيرة، **ويكرر إدانته الشديدة** لكافة الأعمال الإرهابية التي ترتكب في القارة أيا كان مرتكبوها وحيثما ارتكبت، وأيا كانت أغراضها. في هذا السياق، **يعرب عن تعازيه القلبية** لجميع ضحايا الهجمات الإرهابية في أفريقيا وفي أنحاء أخرى من العالم؛
4. **يقرّر** إنشاء صندوق خاص للاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا على أن يتم تمويله من المساهمات الطوعية. وفي هذا الصدد، **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تحديد الطرق اللازمة لذلك وكذلك آلية سير عمله؛
5. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي **أيضاً** تقديم تقرير من خلال لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي، إلى الدورة العادية المقبلة لمؤتمر الاتحاد عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

مقرر
حول قضية حسين هبري،
الوثيقة EX.CL/986 (XXIX)

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير المفوضية حول تنفيذ مقرر المؤتمر بشأن محاكمة حسين هبري؛
2. **يهنئ** جمهورية تشاد،المفوضية ، وشركاء الاتحاد الأفريقي، والبلدان والمؤسسات التي ساهمت في إنشاء وتمويل الدوائر الأفريقية الاستثنائية نحو الاختتام الناجح للإجراءات المتعلقة بقضية حسبن هبري؛
3. **يعرب عن امتنانه وإشادته** بجمهورية السنغال على أداء مهمتها على الوجه المناسب في ملاحقة ومحاكمة حسين هبري من قبل الدوائر القضائية الأفريقية الاستثنائية المختصة مع ضمان عملية عادلة
4. **يرحب** بقرار الدوائر الأفريقية الاستثنائية المتعلقة بقضية حسين هبري؛
5. **يحيط علما** بجهود المفوضية حول تفعيل استئناف الدوائر الأفريقية الاستثنائية من أجل الاستماع إلى دعاوى الاستئناف من الدائرة الابتدائية؛
6. **تمشيا** مع أحكام المادتين 27 و28 من النظام الأساسي للدوائر الأفريقية الاستثنائية حول ضرورة معالجة مسالة تعويض الضحايا وإنشاء صندوق تعويضات للضحايا.

يقرّر:

1) أن يتم إنشاء صندوق ائتماني لصالح الضحايا الحقيقيين للجرائم ذات الصلة باختصاصات الدوائر الأفريقية الاستثنائية تحت رعاية الاتحاد الأفريقي؛
2) مطالبة المفوضية، بالقيام بالتعاون مع حكومة تشاد بتنظيم مؤتمر للتعهدات تشترك فيه الدول الأعضاء والبلدان الشريكة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وكيانات أخرى للتعهد بتبرعات طوعية لصالح الصندوق الاستئماني لدفع التعويضات للضحايا؛
3) يتعين على المجلس التنفيذي توفير الموارد اللازمة للمفوضية لتنظيم مؤتمر المانحين وفقا للقواعد القائمة؛

-

مقرر
بشأن المحكمة الجنائية الدولية،
الوثيقة EX.CL/987(XXIX)

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بالتوصيات الصادرة عن المجلس التنفيذي حول تنفيذ المقررات بشأن المحكمة الجنائية الدولية؛

2. **يكرّر ما يلي :**

1) التزام الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء بمحاربة الإفلات من العقوبة وفقا للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛
2) مقرره السابق ASSEMBLY/AU/547(XX1V) بشأن التقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ المقررات السابقة بشأن المحكمة الجنائية الدولية الصادر عن الدورة العادية الرابعة والعشرين للمؤتمر المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2015، وخاصة الفقرة 17 (د) التي تطلب من المحكمة تعليق إجراءاتها ضد السيد عمر البشير، رئيس جمهورية السودان، **ويحث** مجلس الأمن للأمم المتحدة سحب إحالة قضية السودان؛
3) مقرره السابق بشأن ضرورة أن تجتمع اللجنة الوزارية المفتوحة مع مجلس الأمن للأمم المتحدة للمشاركة في جميع القضايا التي أثيرت باستمرار من قبل الاتحاد الأفريقي؛
4) ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بمقررات المؤتمر بشأن أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس البشير من السودان والإخطارات اللاحقة للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن ما يسمي بالدول غير الملتزمة وفقا للمادة 23 (2) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والمادة 98 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛
5) الطلب الى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التوقيع والتصديق في أقرب وقت ممكن، على البروتوكول بشأن إدخال تعديلات على بروتوكول المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان والشعوب المعتمد في ملابو (غينيا الاستوائية) في 27 يونيو 2014؛

3. **يرحب** بقرار الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لإنهاء الإجراءات ضد نائب رئيس جمهورية كينيا بسبب عدم كفاية الأدلة التي يسوقها المدعي العام، الذي يعطي مصداقية للمقرر السابق الصادر عن المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.590(XXVII) والذى مفاده أن استمرار محاكمة نائب الرئيس لا يستند إلى أساس وذلك لعدم توفر أدلة واضحة لاثبات الجريمة ؛
4. **يشيد** بأعضاء اللجنة المفتوحة لوزراء الخارجية ("اللجنة الوزارية المفتوحة") برئاسة سعادة الدكتور تيدروس أدهانوم جبرايسوس، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية للعمل الذي تم انجازه حتى الآن؛
5. **يحيط علما** بالدورة الخامسة عشرة المقبلة للدول الأفريقية الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية المقرر عقدها في لاهاي فى نوفمبر سنة 2016 ، **ويقرر ما يلي :**

1) يتعين على الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن ترفض في الاجتماع الخامس عشرة القادم في نوفمبر 2016، التعديل المؤقت للمادة 165 من قواعد الاجراءات و الإثبات التى اعتمدها قضاة المحكمة الجنائية الدولية خلال الجلسة العامة ال34 حيث أن ذلك سيؤدي إلى زيادة التحيز، ويمكن استخدامه للتحايل على الحقوق الأساسية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي والقضاء علي إمكانية التدقيق وتحقيق التوازن في شكل اتخاذ رأي مخالف.

2) يجب على الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن ترفض، أثناء بحث واعتماد مشروع خطة عمل المحكمة الجنائية الدولية، الفقرة التي تتضمن لغة تتطلب من مجلس الأمن للأمم المتحدة منح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام صلاحيات تنفيذ أوامر الاعتقال من المحكمة الجنائية الدولية في أفريقيا، وذلك لأن الأمر بالاعتقال يمثل سلطة سيادية لا يمكن تفويضها لأي سلطة أخرى؛

3) يجب على اللجنة الوزارية المفتوحة القيام بما يلي:

أ) التفاعل مع مجلس الأمن للأمم المتحدة كما كلفها المؤتمر بذلك قبل الدورة العادية القادمة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في يناير 2017 وقبل انعقاد الدورة الخامسة عشرة للدول الأطراف في نوفمبر 2016؛

ب) تنفيذ المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.590(XXVI) الصادر عن الدورة العادية السادسة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2016 بشأن وضع استراتيجية شاملة بما في ذلك، للانسحاب الجماعي من المحكمة الجنائية الدولية والإبلاغ بالعمل القادم الذي ينبغي أن تقوم به الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي هي أطراف أيضا في نظام روما الأساسي[2]؛

ج) اختتام أعماله حول مراجعة تفسير المحكمة الجنائية الدولية لسلطتها وفقا للمادة 93 من نظام روما الأساسي التي تسمح للأخيرة بإلزام الدول الأطراف بإجبار شهود عيان غير مستعدين، قسرا، على الإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، بهدف رفض إكراه الشاهد رفضا مطلقا وإبلاغ المحكمة الجنائية الدولية والمؤتمر المقبل للدول الأفريقية الاطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفقا لذلك ؛

د) في تعاملها مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتعين علي مؤتمر الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وأصحاب المصلحة الآخرين ، فيما يتعلق باوجه قلق الاتحاد الافريقي حول أنشطة المحكمة الجنائية الدولية في أفريقيا، الإفادة بأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ترفض إدراج الصيغة التى تتطلب قيام مجلس الأمن للأمم المتحدة بتكليف بعثات حفظ السلام بتنفيذ أوامر اعتقال صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في أفريقيا؛

4) تقوم المفوضية، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في بروكسل ، بلجيكا، بدور السكرتارية للجنة الوزارية المفتوحة العضوية وتوفر الدعم المؤسسي للمجموعة الأفريقية في لاهاي، هولندا من أجل ضمان التنسيق الفعال لأنشطتها؛

[2] سجلت الدول التالية تحفظاتها : بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال.

6. **يطلب** من المفوضية بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة ، متابعة المسألة لضمان تناول المقترحات والاهتمامات الأفريقية ورفع تقارير في هذا الشأن بصورة منتظمة إلى المؤتمر عن طريق المجلس التنفيذي.

-

مقرر
بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة،
الوثيقة ASSEMBLY/AU/4 (XXVII)

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بالتقرير الثامن عشر للجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
2. **يعي** الحاجة، في عملية الإصلاح هذه، لضمان الحق المشروع لأفريقيا في تمثيل جغرافي عادل ومتساوٍ؛
3. **يدرك** أنه يتعين على كل أقاليم العالم أن تسعى في عهد العولمة هذا وبروح من التضامن، الى عالم يسود فيه الأمن والعدالة والحكم الرشيد والتنمية المستدامة؛
4. **يقتنع** بأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة يجب أن يكون شاملاً مع مشاركة جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة فيه بما في ذلك إصلاح كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن؛
5. **يعقد العزم** على تحقيق أفريقيا هدف تمثيلها الكامل في أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن الذي هو جهاز رئيسي للأمم المتحدة لاتخاذ القرار حول المسائل التي تتعلق بالسلم والأمن الأفريقيين.
6. **يقتنع** بالحاجة إلى إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة يأخذ في الاعتبار مبادئ وأهداف ومُثل الأمم المتحدة لعالم أكثر عدالة ويكون قائماً على مبدأ العالمية والمساواة والتوازن الإقليمي؛
7. **يقر، مع التقدير**، بالتقدم الذي أحرزته لجنة العشرة (10) في طلب التأييد والدعم للموقف الأفريقي الموحد المتضمن في كل من توافق إيزولويني وإعلان سرت الصادر في 2005 حول إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
8. **يرحب** في هذا الصدد، بالدعم الذي لا يزال الموقف الأفريقي الموحد يحظى به داخل وخارج المفاوضات الحكومية المشتركة حول إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
9. **يجدد تأكيد التزامه** بكل من توافق إيزولويني وإعلان سرت؛

10. **يقرر** أن تمثيل أفريقيا الكامل في مجلس الأمن يعني ما يلي:
(1) أن لا يكون بأقل من مقعدين (2) دائمين مع جميع صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة بما في ذلك حق النقض؛
(2) خمسة (5) مقاعد غير دائمة.

11. **يكرر** أنه وإن كانت أفريقيا تعترض على حق النقض من حيث المبدأ، فإنها تعتقد أنه طالما هو قائم وكمسألة عدالة عامة، يجب أن يكون متاحاً لدى كافة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن؛
12. **يكرر كذلك** التزامه الراسخ بالحفظ على وحدة وتضامن أفريقيا حول كافة جوانب إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة بما في ذلك المشاركة في المفاوضات الحكومية المشتركة واختيار الاتحاد الأفريقي ممثليه في مجلس الأمن للعمل بإسمه ونيابة عنه؛
13. **يطلب** من الدول الأعضاء إدماج مسألة إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة في أولويات سياستها الخارجية أثناء تفاعلاتها مع الشركاء غير الأفريقيين لا سيما الحاجة إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي لا تزال القارة الأفريقية تعاني منه؛

14. **يطلب** من الدول الأفريقية في نيويورك التي انضمت إلى مجموعة الـ 69 الكبرى الانسحاب من هذه المجموعة والانتماء فقط للمجموعة الأفريقية بغية تعزيز الموقف الأفريقي الموحد حسبما هو منصوص عليه في توافق إزولويني وإعلان سرت؛
15. **يقرر** أن تخصص مفوضية الاتحاد الأفريقي ميزانية لأنشطة لجنة العشرة في السنة المالية 2017 وفقاً للوائح المعمول بها؛
16. **يقرّر أيضاً** أن تواصل لجنة العشرة تنفيذ صلاحياتها في هذا الصدد إلى أن تحقق أفريقيا أهدافها المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة.

-

مقرر
بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد
الوثيقة ASSEMBLY/AU/7(XXVII)

إنّ المؤتمر:

1. **يلاحظ مع التقدير** التقرير الذي قدمه رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، فخامة ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال.
2. **يجيز** نتائج الدورة الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين لاجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد؛
3. **يؤكد من جديد** أهمية وتفرد الرؤية، والأولويات القطاعية، والقيم الأساسية المنصوص عليها في النيباد باعتبارها البرنامج الرئيسي للاتحاد الأفريقي والرؤية المشتركة لتعزيز التكامل الإقليمي والسياسي والاقتصادي من أجل التحرر الاقتصادي للشعوب الأفريقية؛
4. **يذكر** بالمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.283 (XIV) بشأن ضرورة توخي وكالة النيباد بوصفها الهيئة الفنية للاتحاد الأفريقي المرونة اللازمة لتنفيذ ولايتها، **ويدعو** بالتالي مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تسهيل تنفيذ هذا المقرر بما يتماشى مع تطلعات النيباد وأصحاب المبادرة بها؛
5. **يُجيز** تنفيذ البرامج والمشاريع الإقليمية والقارية الرئيسية على النحو الوارد في تقرير أداء وكالة النيباد القائم على النتائج للفترة من يناير إلى ديسمبر 2015، مع **الإشارة تحديدا** إلى التقدم المحرز بشأن المؤشرات الأفريقية للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والبرنامج الأفريقي لمواءمة تنظيم الأدوية ؛ ومساهمة وكالة النيباد في مكافحة مرض فيروس الإيبولا، والالتزامات الاستراتيجية بشأن إدارة الموارد الطبيعية؛ والدعم الفني لمشاركة أفريقيا في المفاوضات الدولية حول تغير المناخ؛ والدعم الفني للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في إطار ا الشراكة من أجل مصايد الأسماك في أفريقيا؛ وخطط الاستثمار الوطنية في الزراعة والأمن الغذائي؛ والبرامج الوطنية لمسائل الجنسين في الزراعة وتغير المناخ وتنمية قدرات المرأة في الأعمال التجارية الزراعية في إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛ ودعم التطوير المؤسسي للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تحت الإطار الاستراتيجي لتنمية القدرات وتصميم مشروع الشباب والمهارات في إطار البرنامج الريفية المستقبلية .
6. **يعرب عن تقديره** للتقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بتنفيذ برنامج المستقبل الريفي الذي يشجع نهجا متعدد القطاعات للتحول الريفي عن طريق تهيئة بيئة مواتية من خلال تنمية محورها الإنسان مبنية على المساواة والشمولية؛ **ويشيد أيضاً** بوكالة النيباد على إطلاق مشروع العمل اللائق للمناطق الريفية في أربع (4) دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى دعم برنامج المستقبل الريفي، باعتبار أنه يوفر فرص العمل للشباب ويعزز التحول الريفي.
7. يلاحظ التقدم المحرز بخصوص وضع إطار سياسة النيباد بشأن توظيف الشباب في أفريقيا؛
8. **يشيد** بحكومة ألمانيا على الدعم الذي قدمته لمبادرة النيباد لتنمية المهارات التي من المتوقع أن تكون بمثابة حافز لتنمية روح المبادرة في الأعمال التجارية، و**يحث** وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد على ضمان التنفيذ السريع للمشروع.
9. **يحيط علما** بأهمية المنتدى الأفريقي للتنمية الريفية كمنبر يشترك في الحوار حول التنمية الشاملة والتحول الريفي، فضلا عن التعاون بين بلدان الجنوب الذي سيعقد في النصف الثاني من 2016.

ويطلب من الدول الأفريقية الأعضاء، ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والشركاء الإنمائيين الآخرين تقديم الدعم الكامل والمشاركة في المنتدى.

10. **يذكر** بمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.579 (XXV)، **ويلاحظ مع التقدير** نتائج حواري كل من داكار وجوهانسبيرج الإقليميين والتدريب على المفاوضات بشأن العقود والسياسات الضريبية والإدارية في الصناعات الاستخراجية، **ويطلب** من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد مواصلة العملية وكذلك تنفيذ نتائج اجتماعي داكار وجوهانسبيرج والفهم العميق لسلسلة قيمة الصناعات الاستخراجية؛

11. تعزيزا لبرنامج النيباد لإدارة الموارد الطبيعية، **يحيط علما** بالشراكة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والنيباد، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي بشأن تعزيز مبادرة المساعدة في مفاوضات العقود ذات الطبيعة المعقدة (مبادرة كونكس)، **ويطلب** من هذه الشراكة تعزيز توليد وتبادل المعرفة وكذلك تنمية القدرات للبلدان الأفريقية ومؤسسات الاتحاد الأفريقي؛

12. **يلاحظ مع التقدير** الدعم المقدم للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في إطار صندوق النيباد لتغير المناخ، **ويؤكد من جديد** دعمه الكامل لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد في سعيها للحصول على الاعتماد لدى صندوق المناخ الأخضر باعتباره هيئة تنفيذ إقليمية. **ويدعو كذلك** الشركاء الإنمائيين والدول الأعضاء للمساهمة ماليا في صندوق النيباد لتغير المناخ.

13. **يُرحب** باعتماد اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، **ويشيد** بالتعاون الفعال بين وكالة النيباد، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، في استضافة الجناح الأفريقي في المؤتمر الواحد والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس، بفرنسا، مع الإشارة إلى النتائج الناجحة للجناح الأفريقي وللمشاركة الشاملة لأفريقيا في المؤتمر الواحد والعشرين للدول الأطراف.

14. **يعرب عن تقديره** للدعم الفني والمالي الذي قدمته وكالة النيباد للهيئات الأفريقية المتفاوضة بشأن تغير المناخ وخاصة مجموعة المفاوضين الأفريقيين خلال اجتماعاتها التحضيرية والاستشارية نحو المؤتمر الواحد والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، **ويطلب** من وكالة النيباد مواصلة تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في تنفيذ ورصد نتائج اتفاقية باريس للمناخ وتوفير دعم مماثل للمؤتمر الثاني والعشرين للدول الأطراف المقرر عقده في المغرب؛

15. **يُشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة النيباد، والبنك الأفريقي للتنمية بما في ذلك الشركاء الاستراتيجيون الرئيسيون والقطاع الخاص على نجاحهم في عقد الأسبوع الأول لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، بمقر البنك الأفريقي للتنمية في أبيدجان، كوت ديفوار. **ويحيط علما** بتقرير مجلس تطوير البنية التحتية في إطار المنظومة المؤسسية لتطوير البنية التحتية في أفريقيا، **ويدعو** إلى إضفاء الطابع المؤسسي على أنشطة أسبوع برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. **ويرحب** بعرض الدكتور أكينوومي أديسينا، رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، استضافة أنشطة أسبوع برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا سنويا؛

16. **يُشيد** بوكالة النيباد على إنشائها شبكة الأعمال القارية، **ويُرحب** بالجهود المبذولة لإشراك القطاع الخاص في تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا من خلال هذه الشبكة. **ويلاحظ** أن الشبكة كمنبر ستسهل مشاركة القطاع الخاص في تطوير وتمويل البنية التحتية في جميع أنحاء القارة. **ويدعو** بالتالي مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد للعمل مع مؤسسات القطاع الخاص من أجل تعميق الحوار حول البنية التحتية بين أعضاء شبكة الأعمال القارية والحكومات على أعلى المستويات؛

17. **يُذكر** بمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.540 (XXIII) الذي أقر إنشاء المنتدى العالمي للشراكة مع أفريقيا، **ويُشيد** بفخامة الرئيس ماكي سال لاستضافة الجلسة الافتتاحية العامة لهذا المنتدى في داكار، بالسنغال. **يلاحظ مع الاهتمام** تركيز المنتدى المواضيعي على الزراعة والبنية التحتية باعتبارها قطاعات رئيسية للتنمية في أفريقيا، و**يُرحب كذلك** بالمنتدى العالمي للشراكة مع أفريقيا باعتباره حوارا رفيع المستوى حول تقاسم المسؤوليات بين أفريقيا وشركائها الإنمائيين؛
18. **يُناشد** الدول الأعضاء ومجموعة السبعة (7) ومجموعة العشرين (20) تقديم دعم مشترك لعمليات الأمانة العامة للمنتدى العالمي للشراكات مع أفريقيا وذلك لضمان اضطلاعه بدور المحاور الدينامي بين أفريقيا وهيئات مثل مجموعة السبعة ومجموعة العشرين بشأن سياسات وأولويات أفريقيا فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. **ويلاحظ مع التقدير** قيادة فخامة الرئيس ماكي سال في اتصاله بنظرائه في مجموعة السبعة ومجموعة العشرين بشأن التنمية الشاملة في أفريقيا؛
19. **يشيد** بالتقدم المحرز في إنشاء تحالف التعجيل بالتميز في العلوم في أفريقيا في إطار تنفيذ استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا 2024. **ويجيز** طلب اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلم والتكنولوجيا بأن تقوم وكالة النيباد، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بتقديم المشورة للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن مسائل الاستكشاف التكنولوجي بما في ذلك المتطلبات التنظيمية والأخلاقية التي ينبغي توفيرها بهدف تمكين القارة من الاستفادة من التكنولوجيا الناشئة في مجال التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية. **ويكلف** وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد بوضع نظام من أجل الحصول على مساهمات الخبراء في مسائل تنمية واكتساب ونشر التكنولوجيا من أجل التنمية الاقتصادية؛
20. بخصوص خطة الصناعة الصيدلانية لأفريقيا، **يُشيد** بالتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الأفريقي لمواءمة اللوائح التنظيمية للأدوية ولا سيما في إقليم جماعة شرق أفريقيا. وبالتالي، **يدعو** وكالة النيباد ومنظمة الصحة لغرب أفريقيا، إلى التعجيل ببدء تنفيذ البرنامج الأفريقي لمواءمة اللوائح التنظيمية للأدوية في إقليم غرب أفريقيا في عام 2016 وتقديم تقرير مرحلي عن التنفيذ إلى الاجتماع القادم للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد في يناير 2017؛
21. بشأن دعم الجهود من أجل القضاء على مرض السل بحلول 2030: **يشيد** بمملكة ليسوتو وجمهورية ملاوي وجمهورية موزمبيق وجمهورية زامبيا، على استعدادها للتعاون من أجل التصدي لعبء السل مع التأكيد على قطاع التعدين وتعزيز الأبعاد الأساسية للنظم الصحية. **ويشيد كذلك** بوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد على تعاونها مع المجتمعات الصحية في شرق ووسط وجنوب أفريقيا لدعم تنفيذ المشروع في أربع دول أعضاء، وبالبنك الدولي على الدعم الفني والمالي المقدم للمشروع. وتبعاً لذلك، **يطلب** من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، بالشراكة مع المجتمعات الصحية في شرق ووسط وجنوب أفريقيا وبالتعاون مع السادك، تسهيل تنفيذ العناصر الإقليمية للمشروع. وفي إطار عملية التنفيذ، تسهيل إطلاق نُهج ابتكارية للتحكم بمرض السل واستخدام الدروس المستفادة في الدول الأربعة لنشرها في مزيد من الدول. **يدعو** الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية والشركاء الدوليين إلى دعم تنفيذ المشروع وزيادة الجهود بما في ذلك توسيعها لتشمل البلدان المتضررة الأخرى بنفس القدر.
22. **يهنئ** رئيس وشعب جمهورية زيمبابوي على إنشاء الجامعة الأفريقية للمعادن للعلم والتكنولوجيا التي تهدف إلى المساهمة في بناء المهارات فيما يتصل الاستفادة من الموارد المعدنية وتحسين الجودة، والانتاجية، والقدرة التنافسية للصناعة الاستخراجية الأفريقية؛ ويدعو كذلك وكالة النيباد لدعم إنشاء هذه الجامعة، **ويطلب** من البنك الأفريقي للتنمية والقطاع العام دعمها؛

23. **يهنئ** الدول التي أُعلن عن خلوها من مرض فيروس الإيبولا خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2015، و**يدعو** وكالة النيباد لمواصلة حشد الشركاء والموارد لمواصلة العمل بشأن تطوير واختبار اللقاحات والعلاجات لمرض فيروس الإيبولا وغيره من الأمراض الناشئة الأخرى؛
24. **يشيد** بوكالة النيباد على إنشاء منبر إلكتروني ترويجاً للتعلم ودعماً لتقاسم المعلومات والمعرفة من أجل تحول أفريقيا. **ويدعو** وكالة النيباد، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، إلى دعم الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل الاستخدام الفعال لمنبر التعلم وتقاسم المعرفة. وفضلاً عن ذلك، **يحث** وكالة النيباد على تسهيل التعلم النظامي وتقاسم المعرفة والممارسة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بشأن المسائل ذات الصلة بتحول أفريقيا. والمنبر متاح على العنوان التالي: http://www.nepad.org ؛
25. **يطلب** من وكالة النيباد تعزيز وظيفتها كمركز تفكير على النحو المنصوص عليه في ولايتها لكي تستند إليها المناقشات حول التنمية في القارة وتوجه الأطر الإنمائية القارية استناداً إلى أفضل الممارسات؛
26. **يشيد بشكل عام** بالأعمال الفنية الغنية لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد تحت قيادة رئيسها التنفيذي، الدكتور ابراهيم آسان مایاكي.

-

مقرر
بشأن تقرير برنامج إيدز ووتش آفريكا

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير برنامج إيدز ووتش آفريكا، **ويجيزُ** التوصيات الواردة فيه، بما في ذلك حول الاستراتيجية الأفريقية للصحة، وخطة عمل مابوتو، والإطار التحفيزي للقضاء على الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا بحلول 2030؛
2. **يحث** الدول الأعضاء على القيام بالمزيد من تعزيز نظمها الصحية ومواءمة خططها الاستراتيجية الوطنية مع الاستراتيجية الأفريقية للصحة والإطار التحفيزي للقضاء على الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا بحلول 2030؛
3. **يسجل بارتياح** التقدم الهام المحرز في الحد من الوفيات الناجمة عن الإيدز، والإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، والقضاء على انتقال المرض من الأم إلى الطفل، في حين يتطلب السل المزيد من الجهود والاستثمارات المشتركة؛
4. **يعبر عن انشغاله** إزاء تزايد الوفيات الناجمة عن الإيدز، والإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في شمال أفريقيا في حين تم إحراز تقدم غير كاف فيما يخص الحد من الوفيات الناجمة عن الإيدز، والإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، والقضاء على انتقال المرض من الأم إلى الطفل في غرب ووسط أفريقيا؛
5. **يرحب** بالإعلان السياسي لعام 2016 حول فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز "بشأن التسريع بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بحلول 2030"، الذي يواءم ويدعم تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في الموقف الأفريقي والإطار التحفيزي؛
6. **يسجل** التقدم الهام المحرز في تنفيذ الخطة الأفريقية لصنع المستحضرات الصيدلانية وخطة أعمالها، **ويطلب** من المفوضية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز إضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين القيام بالمزيد من تكثيف الجهود الجارية من أجل ضمان الوصول إلى الأدوية بأسعار معقولة وذات جودة مضمونة؛
7. **يذكر** بالتزاماتنا السابقة بالتمويل المحلي للصحة والمساءلة، **ويجيزُ** بطاقة الإنجاز الأفريقية للتمويل المحلي للصحة؛
8. **يطلب** من المفوضية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من الشركاء دعم الدول على تعزيز التقارير عن الصحة الوطنية وتقديم بطاقة الإنجاز الأفريقية للتمويل المحلي للصحة سنويا إلى القمة؛
9. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تبادل أفضل الممارسات بشأن التمويل المبتكر والمحلي للصحة، **ويناشد** الدول الأعضاء استكشاف آليات مبتكرة لزيادة تخصيص التمويل المحلي للصحة بما في ذلك خطط التأمين الصحي؛
10. **يطلب** من المفوضية بالتعاون مع الشركاء إجراء عملية استشارية واسعة لبلورة الإطار الإستراتيجي الجديد لبرنامج إيدز ووتش آفريكا (2016-2020)؛
11. **يدعو** الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى دعم الهدف الخامس لتجديد موارد الصندوق العام بهدف القضاء على الإيدز والسل والملاريا باعتبارها تهديدات للصحة العامة بحلول 2030 وبناء نظم صحية متينة ومستدامة؛

12. **دعوة** الدول الأعضاء إلى ضمان احتواء تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع الرئيسية الكبيرة على الاعتبارات الصحية من خلال تحسين تكلفة، وتوزيع ومراقبة مقاييس التخفيف من الآثار الصحية.
13. **يطلب** من رئيس برنامج إيدز ووتش آفريكا تقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الدورة العادية القادمة للقمة في يونيو/يوليو 2017.

-

مقرر
بشأن مواعيد ومكان انعقاد الدورة العادية الثامنة والعشرين
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي

إنّ المؤتمر:

1. **يقرّر** أن تكون مواعيد ومكان انعقاد الدورة العادية الثامنة والعشرين للمؤتمر في أديس أبابا، إثيوبيا، تحت موضوع **"تسخير العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في الشباب"**، كما يلي:

   1) الدورة العادية الثالثة والثلاثون للجنة الممثلين الدائمين: ايام 23 و 24 و 25 يناير 2017؛

   2) الدورة العادية الثلاثون للمجلس التنفيذي: ايام 26 و27 و 28 يناير 2017؛

   3) الدورة العادية الثامنة والعشرون للمؤتمر: يومي 30 و31 يناير 2017.

2. **يطلب** من المفوضية اتخاذ التدابير الضرورية لتنظيم الدورة العادية الثامنة والعشرون للمؤتمر والاجتماعات التحضيرية للمجلس التنفيذي وللجنة الممثلين الدائمين حسب التواريخ المشار إليها أعلاه.

-

إعلان المؤتمر حول موضوع سنة 2016

نحن، *رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في دورتنا العادية السابعة والعشرين (27) لمؤتمر الاتحاد ، في كيجالي، رواندا، يومي 17 و18 يوليو 2016، وبعد أن ناقشنا موضوع السنة، وتحديدا:"* ***السنة الأفريقية لحقوق الإنسان مع تركيز خاص على حقوق المرأة."***

وإذ نذكِر *بالمقرر EX.CL/DEC.842(XXV) الذي أجازته الدورة العادية الخامسة والعشرون المنعقدة من 20 إلى 24 يونيو 2014، في ملابو، غينيا الاستوائية، والذي تقرر بموجبه "إعلان سنة 2016 سنة أفريقية لحقوق الإنسان مع تركيز خاص على حقوق المرأة،"*

واذ نستلهم *مسعى أفريقيا المستمر لتعزيز حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها وكذلك مساهمة أفريقيا في المبادئ العالمية للحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان؛*

وإذ نكرر تأكيد *ما تعهدنا به من التزام في إعلان بانجول بشأن الذكرى الخامسة والعشرين للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المعتمد خلال الدورة العادية السابعة للمؤتمر باحترام حقوق الإنسان والشعوب باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتحقيق رؤيتنا المشتركة لأفريقيا متحدة ومزدهرة.*

وإذ نؤكد مجددا *التزامنا بالقيم الأفريقية المشتركة المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، التي تركز، بين أمور أخرى، على أهمية الحكم الديمقراطي والمشاركة الشعبية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والشعوب.*

وإذ نجدد التزامنا *بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا باعتبار ذلك جزءا من القيم الإفريقية المشتركة، مما يشكل إحدى ركائز أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، التي تسعى الدول الأعضاء من خلالها، وبفضل الدعم الفني لمفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تنفيذ رؤية الاتحاد.*

وإذ ندرك *ما يضطلع به النساء والشباب والمجتمع المدني من دور حاسم في تعزيز حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها وأهمية ضمان تعزيز مشاركتهم في التوعية بهذه القيم وإضفاء الطابع المحلي عليها.*

وإذ نعرب عن تصميمنا على حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة على النحو المنصوص عليه في بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا

والإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا والذي يتناول تحديدا الحقوق الخاصة بالمرأة في أفريقيا والمتجذرة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.***وإذ نعرب عن رغبتنا*** *في ضرورة مواصلة تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية، واحترام قدسية الحياة البشرية والقانون الإنساني الدولي، في إطار الجهود الرامية إلى منع النزاعات في القارة.*

واقتناعا منا *بأن أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بولاية حقوق الإنسان هي في وضع جيد لتنفيذ ولايتها من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا كما هو منصوص عليه في استراتيجية حقوق الإنسان لأفريقيا لعام 2011؛*

واقتناعا منا أيضا *بأن المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومؤسساتها الإقليمية تشكل اللبنات الأساسية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا بالاستناد إلى القيم الإفريقية المشتركة؛*

وإذ نضع في الاعتبار *أن القارة لا تزال تواجه العديد من التحديات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب، فضلا عن التصديق على صكوك حقوق الإنسان وإدراجها في القوانين المحلية وتنفيذها وإذ نسلّم بأن هناك عددا من العقبات الواجب التغلب عليها لتعزيز القيم الأفريقية المشتركة،*

وبموجب ذلك:

1. **نؤكد** أن حقوق الإنسان تُعدّ مسؤولية جماعية تقع على عاتق الجميع في أفريقيا،
2. **نعلن** التزامنا بتعزيز الجهود الرامية إلى ترسيخ وتعزيز فهم أعمق لثقافة حقوق الإنسان والشعوب، ولاسيما حقوق المرأة، وتعزيزها وتعميمها بين الشعوب الأفريقية من خلال الإعلان بأن السنوات العشر القادمة هي "العقد لحقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا"، وخطة عمله.
3. **نجدد التزامنا** بتعجيل التصديق على جميع صكوك حقوق الإنسان والشعوب و إدراجها ضمن القوانين المحلية وتنفيذها، ولا سيما البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو)، وندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى وضع تدابير وطرائق لمساعدة الدول الأعضاء على إنشاء القدرات والعمليات اللازمة لرصد واستعراض الجهود الهادفة إلى إدراج تلك الصكوك في القوانين المحلية.

4. **نكرر تصميمنا** الذي لا يتزعزع على تعزيز وحماية حقوق الأنسان والشعوب وجميع الحريات الأساسية في أفريقيا، وعلى ضرورة التوحيد والتنفيذ الكامل لصكوك حقوق الإنسان والشعوب والقوانين والسياسات الوطنية ذات الصلة وكذلك المقررات والتوصيات الصادرة عن أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بولاية حقوق الإنسان.
5. **نتمسك بقوة** بمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقاء في مراعاتنا لحقوق الإنسان والقضاء على المعايير المزدوجة والتسييس؛
6. **نتمسك أيضاً** بموقفنا المشترك بأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يجب أن يستندا إلى مبدأ التعاون والحوار الصادق الذي يرمي إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الالتزام بواجباتها المتعلقة بحقوق الإنسان؛
7. **ندعو** المفوضية إلى ضمان استقلال ونزاهة أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بحقوق الإنسان وذلك بتوفير تمويل كامل لها وحمايتها من الخضوع لنفوذ خارجي غير لازم؛
8. **نكرر أيضا** التزامنا بالقضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة، وضمان حماية حقوق المرأة المنصوص عليها في بروتوكول مابوتو والإعلانات والاتفاقيات الدولية، فضلا عن تمكين المرأة من خلال منحها حقوقا كاملة.
9. **نكرر كذلك** التزامنا بتعزيز الحق في التنمية (بما في ذلك الحق في المياه والصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم) باعتبارها حقوقا غير قابلة للتصرف للإنسان والشعوب ويحق بموجبها لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والمساهمة والتمتع بتنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية يمكن في ظلها تحقيق جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل كامل.
10. **نعرب عن بالغ ارتياحنا** إزاء المساهمات الإيجابية التي تقدمها المفوضية وأجهزة الاتحاد الافريقي المعنية بولاية حقوق الإنسان **ونطلب** منها ضمان مزيد من التآزر بين المنظومة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن، وذلك للتأكد من أن التطورات في مجال حقوق الإنسان تتبوأ مكانة بارزة في أجندة مجلس السلم والأمن.
11. **نشجع** المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بولاية حقوق الإنسان على تعزيز النظام الأفريقي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب من خلال التواصل وتبادل المعلومات على أوسع نطاق، فضلا عن الدعم المباشر للدول الأعضاء، من خلال ضمان تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان ووضع جميع التدابير اللازمة الكفيلة بتوثيق النجاح وملاحظة التحديات لضمان مراجعة مستمرة للتقدم في تنفيذ صكوك حقوق الإنسان المعتمدة.

12. **ندعو** المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى العمل بشكل وثيق مع المفوضية وسائر أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بولاية حقوق الإنسان لمواءمة صكوكها ونحثها أيضا على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في القارة بشكل جماعي.
13. **ندعو كذلك** المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بولاية حقوق الإنسان إلى تحديد طرائق لمشاركة معاهد البحوث والجامعات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام الأفريقية في نشر ثقافة حقوق الإنسان في أفريقيا بما يشمل حماية حقوق المرأة وتعزيزها.
14. **ندعو كذلك** المفوضية وأجهزة الاتحاد الافريقي المعنية بولاية حقوق الإنسان إلى تحديد العقبات التي أعاقت تنفيذ صكوك حقوق الإنسان والشعوب والتزاماتنا السابقة المتعلقة بحقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة واقتراح طرائق معالجتها.
15. **نلاحظ مع التقدير** ما قدمه شركاؤنا الثنائيون والمتعددو الأطراف من دعم وندعوهم إلى مواصلة العمل معنا بشكل وثيق لبناء وتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه بغية تعزيز حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها.
16. **نطلب** من كل من المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بحقوق الإنسان، اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء معهد أفريقي لحقوق الإنسان وتشجيع الدول الأعضاء بالالتزام باستضافته.
17. **نطلب** من المفوضية أيضاً رفع التقرير بانتظام عن تنفيذ هذا الإعلان.

-

إعلان
حول الوضع فى فلسطين والشرق الأوسط،
الوثيقة EX.CL/961(XXIX)

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في دورتنا العادية السابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في كيجالي، رواندا، من 17 إلى 18 يوليو 2016؛

إذ نحيط علما بالتقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين، **وإذ نشير** إلى جميع قرارات ومقررات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في فلسطين نحو تحقيق السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط؛

وإذ نؤكد من جديد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في سعيها لاستعادة حقوقها المشروعة في إقامة دولة مستقلة تتعايش سلميا مع دولة إسرائيل وعاصمتها القدس الشرقية **وإذ ندعو** إلى تنفيذ القرار 194 الذي يطالب بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

وإذ نؤكد مجددا رغبتنا في الحل السلمي للنزاع العربي الإسرائيلي وفقا لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ **وإذ نعرب** عن تأييدنا لحل الدولتين.

وإذ نجدد دعوتنا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين بغية التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط **وإذ ندعم** جميع المبادرات الرامية إلى إحلال السلام في المنطقة، وعلى وجه الخصوص المبادرة الفرنسية لعقد مؤتمر دولي للسلام بهدف إعادة إطلاق المفاوضات لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في إطار زمني محدد.

وإذ ندين استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية وحملة التهويد الرامية إلى طمس هوية جميع المعالم الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة، وخفض عدد السكان الفلسطينيين إلى أقصى حد من خلال مصادرة أراضيهم وتدمير منازلهم، **وإذ ندين أيضا** إقامة المستوطنات غير المشروعة في الضفة الغربية والقدس، وفي الأراضي المحتلة من هضبة الجولان السورية.

وإذ نندد بالممارسات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين التي تخالف القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، **وندعو** الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين والعرب المحتجزين في السجون الإسرائيلية.

وإذ نطالب أيضا بأن تمتنع إسرائيل عن استخدام أعمال الإرهاب ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، فضلا عن الاعتقالات التعسفية للفلسطينيين بما في ذلك الأطفال والنساء مما يعدعملا مخالفا للقوانين الدولية ومعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية جنيف بشأن حقوق المرأة والطفل .

ونحن بموجب هذا:

1. **ندعو** المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ودعم جهود الفلسطينيين للحصول على عضوية في الهيئات الدولية وليكونوا أطرافا في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية؛

2. **نرفض وندين** المستوطنات غير المشروعة للاحتلال الإسرائيلي، **وندعو** المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لوقف هذه المستوطنات فورا؛

3. **نرفض أيضا** الحصار البري والبحري المفروض على قطاع غزة، الذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني و**نطالب** بالرفع الفوري لجميع القيود المفروضة على قطاع غزة؛

4. **نطلب** من مجلس الأمن الدولي الاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، واتخاذ الخطوات اللازمة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي من جميع جوانبه سعيا إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة على أساس مبدأ حل الدولتين، وفقا لحدود 1967، وتطبيق أحكام القانون الدولي ذات الصلة والمقررات السابقة للمجلس في هذا الصدد؛

5. **نحث** الدول الأعضاء على مقاطعة البضائع والمنتجات التي يتم انتاجها وتصديرها من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية؛

6. **نطلب** من الأمم المتحدة واللجنة الرباعية الدولية التحرك فورا للاضطلاع بمسؤولياتهما والضغط على إسرائيل للالتزام بعملية مفاوضات جادة لعملية السلام ؛

7. **نطلب أيضا** من الدول الأعضاء الاستمرار في دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل إقامة دولة ذات سيادة على ترابه الوطني عاصمتها القدس الشريف (القدس)؛

8. **نؤكد مجددا** حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدودها في يونيو1967، **وندعم** النهج الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة؛

9. **نؤكد من جديد** أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة إلى خط يونيو 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي مازالت محتلة في الجنوب اللبناني.

-

إعلان
حول عملية الاختيار لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في الدورة العادية السابعة والعشرين للمؤتمر المنعقدة في كيجالي، رواندا، يومي 17 و18 يوليو 2016؛

إذ نضع في الاعتبار عملية الاختيار الجارية لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة من منطلق الاتجاهات العالمية الرئيسية الراهنة والترابط الاقتصادي والسياسي العالمي وكذلك الحاجة إلى تعاون وشراكات دولية متينة؛

وإذ نضع في الاعتبار أيضاً دور ومكانة أفريقيا في تعزيز الحكم العالمي ولاسيما في فريق الأمين العام للأمم المتحدة؛

وإذ نضع في الاعتبار كذلك التوقعات والمطالب المشروعة لأفريقيا الواردة في توافق إيزولويني في إطار أجندة 2063 لأفريقيا والخطة العشرية الأولى لتنفيذها؛

وإذ نلاحظ كذلك الدور الرئيسي للأعضاء الأفريقيين في عملية الاختيار على مستوى مجلس الأمن للأمم المتحدة:

1. **نرحب** بجهود الجمعية العامة لضمان عملية شفافة ومفتوحة وشاملة لأفضل مرشح لمنصب الأمين العام وفقاً للقرار 321/69 الصادر عن الجمعية العامة؛
2. **نرحب كذلك** بالمشاركة النشطة للمجموعة الأفريقية في نيويورك في عملية اختيار الأمين العام من أجل إسماع صوت أفريقيا وضمان وضع إنشغالات أفريقيا في الحسبان على نحو أفضل؛
3. **نطلب** من المجموعة الأفريقية في نيويورك مواصلة تعزيز مصالح وأولويات أفريقيا والدفاع عنها على أساس التماسك والوحدة لدى جميع المرشحين مع استغلال ثقلها العددي واحترام المبادئ الرئيسية التي تدافع عنها أفريقيا وخاصة:
   1) التناوب الإقليمي؛
   2) التوزيع الجغرافي العادل بما في ذلك التوازن الجنساني في التعيينات في المناصب العليا؛
   3) تعزيز سلطة الجمعية العامة (أي تعيين الأمين العام وفقاً لقرار رسمي يعتمد بالاقتراع السري بدلاً من التصفيق) وذلك وفقاً للفقرة 141 من قواعد إجراءات الجمعية العامة.
4. **ندعو** الدول الأفريقية في مجلس الأمن للأمم المتحدة، إلى التحدث بصوت واحد في عملية الاختيار على مستوى مجلس الأمن للأمم المتحدة.
5. **نكرّر التزامنا** بمزيد من توطيد التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والعمل بتعاون وثيق مع آلأمين العام القادم للأمم المتحدة في تعزيز صلاحيات أفريقيا في إطار الأمم المتحدة.